

بيروت في 6 نيسان 2017

مسودة ورقة عمل لتنظيم وتطوير الإعلام في لبنان

مؤسسة "مهارات" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن أي اقتراح تنظيمي للإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في لبنان لا بدّ أن يؤكد على ضرورة حماية حرية الرأي والتعبير التي نص عليها الدستور اللبناني في الفقرة (ج) من مقدمته: "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي ظلّيتها حرية الرأي والمعتقد"، وجاء في المادة 13 من الدستور: "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلّها مكفولة ضمن دائرة القانون". كما لا يمكن لأيّ اقتراح تنظيمي أو قانوني إلا أن يلتزم بالشرعات الحقوقية العالمية لا سيّما البند التاسع عشر من شرعة حقوق الإنسان، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة عام 1948، الذي ينص على أنه "لكل شخص الحقّ في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون أيّ تدخّل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأيّ وسيلة من دون تقيّد بالحدود الجغرافية" إذ إن لبنان عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أن أي تنظيم لمهنة الصحافة لا يمكنه أن يغفل دور الإعلام في تطوير المجتمعات وتشكيل الرأي العام والحفاظ على السلم الأهلي وتعزيزه خصوصاً في مجتمعات تعاني انقسامات، وخدمته الجمهور مع ما تتطلبه هذه الخدمة من احترام للقارئ والمشاهد على السواء. وهذا من شأنه أن يوجب وجود هيئة إشراف مستقلة تتولى مهمة تحسين هذا الدور المجتمعي للإعلام وحثّه على احترام المبادئ الإنسانية والأخلاقيات المهنية والمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه، والالتزام بالقوانين المرعية الاجراء ويدفع باتجاه اعتماد المؤسسات الاعلامية لآليات التنظيم الذاتي.

لا يغيب عن المهتمين بقطاع الإعلام في لبنان أن المهنة إلى تراجع وان احترام مبادئ الأخلاق المهنية بات ترفاً يتعارض وحاجة المؤسسات الإعلامية إلى رفع عدد متابعيها بأي وسيلة، في ظلّ أزمة تمويل وإعلان وموامة للتقدم التكنولوجي لا يبدو أن نهايتها وشيكة. كما أن الاستمرار في انتهاك حقوق العاملين في المهنة وغياب النقابات الفاعلة يوجب منح التنظيم النقابي اهتماماً خاصاً تحسبنا مهنة الاعلام في لبنان وحماية لحقوق الصحفيين. إضافة إلى البحث عن سبل تفعيل عمل المجلس الوطني للإعلام وتحريره من برائن المحسوبيات الطائفية والسياسية والبحث عن صيغة متطورة للإشراف على المهنة من قبل المختصين واصحاب المصلحة.

انطلاقاً من اهتمام مؤسسة "مهارات" بتطوير الإعلام والقوانين المنظمة له وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الإعلاميين على فكرة تعزيز السلم الأهلي من خلال الإعلام ،

- عبر مساهمتها في صوغ اقتراح قانون الاعلام الجديد الذي يناقش في اروقة اللجان النيابية والتي تأمل مؤسسة مهارات ان يحظى بفرصة اخرى لدراسة متأنية في لجنة الادارة والعدل قبل ان يحال الى الهيئة العامة للمجلس النيابي،
- عبر متابعتها مدى التزام وسائل الاعلام ب"ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الاهلي في لبنان" الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووقّعه 32 مؤسسة إعلامية عام 2013، والذي نتج عنه عمل بحثي من 8 دراسات للمحتوى الإعلامي (حتى تاريخ كانون الأول 2016) تناولت مواضيع

أساسية في الاعلام اللبناني منها الخطاب الديني، العنف المصوّر، تغطية موضوع اللاجئين، مقدمات نشرات الاخبار، تغطية الانتخابات، التعامل مع المصادر.

- عبر مبادرة جديدة لـ"مهارات" تنطلق من مسودة قانونية لتنظيم نقابة للإعلاميين تتضمن معايير مهنية لإكتساب العضوية وتعرض لاقتراحات حديثة لتطوير العمل النقابي، وهي مسودة يمكن أن توضع في تصرف الباحثين معها عن الأطر التنظيمية للقطاع تسهيلاً لأي خطوة تالية.

وفي هذا الاطار، واستكمالاً لمشروع بناء السلام وتعزيز السلم الأهلي، الذي تعمل عليه "مهارات" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع وزارة الاعلام اللبنانية، كانت ورشة عمل دولية بعنوان "تجارب مقارنة من العالم حول دور الاعلام في تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي: اي تنظيم واي نموذج؟"، تلتها، يوم الأربعاء بتاريخ 22 آذار 2017، جلسة نقاش مغلقة شارك فيها إعلاميون وأكاديميون ناقشوا الواقع المهني للإعلام في لبنان، وتم وضع تصور أولي لورقة عمل يمكن ان تساعد في تطوير النظم والأطر المهنية المعتمدة حالياً لتنظيم الإعلام، وذلك بمشاركة خبراء دوليين ساهموا في نقل المقاربات الاحداث لموضوع تنظيم الاعلام حول العالم والتي تتلاءم مع السياق اللبناني، على أن تُرفع ورقة العمل هذه إلى المعنيين بتنمية وتطوير قطاع الإعلام لا سيما وزير الإعلام ملحم الرياشي الذي وعد في جلسة افتتاح الورشة بتحويل ورقة العمل الصادرة عنها إلى قرارات تنفيذية.

لذا وسنداً إلى محضر الجلسة، عمد المؤتمر في ورقة العمل إلى تقسيم تصوّرهم إلى مستويات سبعة بهدف تنظيم وتطوير قطاع الإعلام في لبنان، هي:

1- المسؤولية الاجتماعية:

ادراك المسؤولية الاجتماعية للإعلام التي يتحمّلها بما يلزمه – خصوصاً الإعلام الإلكتروني - التأكّد من المصادر وعدم نشر الأخبار المغلوطة التي من شأنها رفع منسوب التوتر والخلافات، مع التشديد على أهمية تطبيق ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي الذي وقّعته المؤسسات الإعلامية، والابتعاد عن خطاب الكراهية والعمل على تعزيز السلم الأهلي والجمع بين الأطراف كافة بدلاً من التفرقة والعودة إلى مصطلحات الحرب عند كلّ أزمة.

2- السياسات التحريرية:

وضع سياسات تحريرية من قبل وسائل الاعلام تحترم أخلاقيات المهنة والعمل على وضع قواعد يتّفق عليها أهل المهنة وتكون كلّ مؤسسة إعلامية معنيّة بالإعلان عن سياسة تحريرية خاصة بها حيث تعمل على تدريب صحافيتها على تطبيق هذه السياسة.

3- مجلس الصحافة المستقل:

دعم مبادرة إنشاء هيئة من المعنيين بقطاع الاعلام تضم صحافيين وخبراء وأكاديميين وحقوقيين وناشطين في المجتمع المدني تتولّى رصد وتقييم أداء المؤسسات الإعلامية بما فيها الصحافة المطبوعة والألكترونية.

4- المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع:

العمل على تفعيل دور المجلس الوطني للإعلام بصلاحيات تقريرية تطل تنظيم الاعلام التلفزيوني والاذاعي وتغيير آلية التعيينات بما يضمن شفافيتها واستقلالية الاعضاء وكفاءتهم.

5- تعزيز الاعلام العام:

وضع خطة لتعزيز الاعلام العام (تلفزيون لبنان، اذاعة لبنان والوكالة الوطنية للاعلام)، بالنظر الى انه يشكل حاجة وطنية كبرى.

6- دعم المؤسسات الاعلامية:

تعاني المؤسسات الاعلامية في لبنان بغالبيتها العظمى من ازمة مالية خانقة تهدد وجودها واستقلاليتها كما تهدد العاملين فيها.

7- نقابة الاعلاميين:

إنشاء جسم نقابي جديد وفاعل ينتمي إليه جميع الصحفيين في وسائل الاعلام المختلفة يرمي للدفاع عن حقوق الصحفيين لا سيما الاجتماعية منها والاقتصادية والمهنية.

ولتحقيق ذلك تؤكد ورقة العمل على وجوب:

- توسيع النقاش وبلورة هذه المقترحات الأولية عبر لقاءات وجلسات دورية ورفدها بأراء مختلفة بواسطة استمارات تجمع آراء عاملين في المهنة.
- إشراك ممثلي المؤسسات الإعلامية في أي رؤية إصلاحية للقطاع.
- التذكير بضرورة التزام المؤسسات الإعلامية بدفاتر الشروط التي وقعت عليها أثناء منحها رخص البث.
- حث المؤسسات الاعلامية على اعتماد مبدأ الشفافية في الملكية والتمويل (على غرار ما ورد في اقتراح قانون الاعلام الجديد الذي قدمته مهارات).
- ضرورة الاسراع في تأمين حماية الصحفيين ومصالحهم في قانون العمل.

- تشجيع بلورة ميثاق شرف إعلامية صادرة عن آليات التنظيم الذاتي التي يعود لها محاسبة الصحفيين وتقييم ادائهم وتحديد اخطائهم المهنية وذلك عبر مبدأ التشهير shaming بعيدا عن المجالس التأديبية والعقوبات الجزائية.

أولاً – احترام المسؤولية الاجتماعية: الابتعاد عن خطاب الكراهية وتعزيز السلم الأهلي

لحظت دراسات الرصد التي أعدتها مؤسسة "مهارات" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الإعلام اللبناني يلتزم ب"ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان" في أيام السلم وحسب، في حين أنه قابل للانزلاق السريع والعودة إلى مصطلحات الحرب وخطاب الكراهية في الأزمات أو المفارق الهامة. وفي التطبيق العملي لهذا الميثاق اتضح أن المشاركين فيه من قبل المؤسسات الإعلامية لم ينقلوا خبراتهم إلى كافة العاملين في مؤسساتهم، ما يعني أن أي نقاش تنظيمي وأكاديمي يبقى على مستوى الموفدين المشاركين فلا ينتقل إلى باقي الإعلاميين ولا يدخل في مبادئ العمل داخل المؤسسة.

كما تبين عبر هذه الدراسات أن الإعلام ينجح إلى عرض المشاكل بدلاً من السعي إلى اجترار الحلول أو الإضاعة على المبادرات الإيجابية. وتغلب على طبيعة العمل الصحفي التقارير ذات النوع الإخباري مقابل تراجع واضح في التحقيقات وخصوصاً الاستقصائية منها، ما يعني عدم احترام سياسات التنوع إذ إن التحقيق هو المادة الصحافية الأبرز التي تعطي مساحة لمختلف الفئات الاجتماعية وتحمل صوت المستضعفين والمناطق الأطراف وتعمل على التفاصيل والنتائج والحلول.

لذا، فإن المؤسسات الإعلامية مطالبة بالتالي:

1. التحقق من المصادر ومقاطعتها "Fact Checking" قبل نشر أي معلومة، احتراماً للقارئ وقطعا لدابر الإشاعات والأخبار المدسوسة.
2. تنقية وتشذيب الأخبار الواردة في وسائل التواصل الاجتماعي قبل نشرها وعدم اعتبار ما يرد عبر هذه الوسائل على أنه مصادر صحافية يمكن الاعتماد عليها وتحويله إلى مواد إعلامية.
3. احترام المعايير المدرجة في دفاتر الشروط.
4. تطبيق ميثاق الشرف الإعلامي الذي وقعت عليه المؤسسات الإعلامية.
5. نقل ما ورد في ميثاق الشرف الإعلامي إلى العاملين في المؤسسة كي لا يبقى ما تم تداوله في جلسات النقاش ومبادئ ميثاق الشرف مقتصرأ على ممثلي هذه المؤسسات.
6. إتزام المواقع الإلكترونية بالتحقق من المعلومات واحترام المعايير المهنية لاسيما مراعاة الملكية الفكرية.
7. تحفيز المؤسسات الإعلامية عبر تقديم تسهيلات واعفاءات ضريبية لها وحثها على تدريب الصحفيين العاملين فيها عبر دورات إلزامية لتحسين المستوى الإعلامي.
8. إدراج التحقيقات ذات النوع الاستقصائي كمواد إعلامية أساسية ضمن المنتج الإعلامي والإخباري العام.

ثانياً – وضع سياسات تحريرية جديدة: احترام التنوع

تندرج ضمن هذا المستوى من التفكير قواعد رأى فيها المجتمعون أولويات لا يمكن التغاضي عنها نتيجة تراجع الإعلام اللبناني عن مكانته التقدّمية ودوره الريادي في الشرق الأوسط واستفحال موجة "الرايتمغ" وتأثيرها في الإنتاجين التلفزيوني والإلكتروني خاصة، أضف إليها الاصطفافات السياسيّة والطائفية التي تتحكم بالسياسات التحريرية المحكومة بمصالح مالكي المؤسسات الإعلامية ورجال أعمال وسياسيين.

لذا، فإن إدارات المؤسسات الإعلامية مطالبة بالتالي:

1. وضع كل مؤسسة إعلامية معايير نشر خاصة بها تعلنها بشكل صريح وواضح وتدرّب العاملين فيها على تطبيقها وتراقب جدية هذا التطبيق.
2. اعتماد سياسات تحريرية تكفل التنوع وتساهم في تعزيزه عبر التنوع في الضيوف وتوسيع مساحة الاختلاف، وتحترم كذلك الفئات المهمّشة والأطراف المستضعفة.
3. التعامل مع الكلمة والصورة على أنهما مادة ترسخ في ذهن المشاهد والقارئ وتمارس تأثيرها عليه خصوصاً بعد تكرارها، واعتماد معايير موحّدة في استخدام المصطلحات وكذلك الصور غير العنيفة.
4. على السياسات التحريرية الخاصة بكل مؤسسة إعلامية أن تضمن الحرية الكاملة للصحافي حتى يتمكّن من أداء واجبه باستقلالية وموضوعية من دون تقييده أو حدّه بمحظورات أو ممنوعات، وحماية حقه في الانتساب الى اي جسم نقابي فاعل يدافع عن حقوقه.
5. التمييز بين المواد الإخبارية وتلك الإعلانية بشكل واضح عبر التذكير بأن شريط الإعلانات الجاري بثّه هو مادة إعلانية صرفة، والفصل التام بين التقارير والتحقيقات الصحافية التي تنشر في مختلف وسائل الإعلام (مرئية، مسموعة، مكتوبة وإلكترونية) وبين المواد الإعلانية بشكل يمكن القارئ أو المشاهد من التفريق بينها. ثم إن تشجيع الإنتاج المحلي يعني مسؤولية تجاه الاقتصاد الوطني.
6. إعادة النظر في آليات التوظيف في المؤسسات الإعلامية على اختلافها عبر احترام الكفايات المهنية للمرشّحين إلى الوظائف الشاغرة. والامتناع عن تقييم المتقدمين إلى الوظيفة على خلفية توجهاتهم السياسيّة أو انتماءاتهم الدينيّة أو جنسهم.
7. دعم إنشاء منصات إلكترونية جديدة تعرض مواد تهمّ الناس وتنتشر تحقيقات تنطلق من همومهم وحاجاتهم وتطلّعاتهم، بما يشكّل نموذجاً إعلامياً للمنصات والمواقع الموجودة حالياً. يساهم في هذه المنصات مجموعة من الصحافيين أصحاب الكفايات ويمكن الاتفاق مع المؤسسات الإعلامية على استخدام المواد المنشورة عبر هذه المنصات الجديدة لإعادة نشرها عبر وسائطها بما يدعم جيلاً جديداً ومتخصّصاً من الصحافيين.
8. تبني مبدأ التأهيل الدائم للاعلاميين على المفاهيم الجديدة في المهنة والتقنيات الجديدة والتغيرات على الاصعدة المختلفة ضمانا لارتقاء الصحافة ومواكبتها للمتغيرات.

ثالثاً: إنشاء هيئة اشراف مستقلة

الى جانب تفعيل دور المجلس الوطني للإعلام نقترح إنشاء هيئة مستقلة تبتثق بمبادرة من المعنيين بقطاعات الاعلام وتناط بها مهمة رصد وتقييم أداء وسائل الإعلام بما يضمن السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي.

وتكون هذه الهيئة معنية بتحسين الدور المجتمعي للإعلام وحثه على احترام المبادئ الإنسانية والأخلاقيات المهنية والمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه، والالتزام بالقوانين المرعية الاجراء.

كما وتشجيع المؤسسات المطبوعة والإلكترونية على وضع إطار للتنظيم الذاتي بحيث تشكل هيئة ذات صدقية للإشراف على تطبيق هذه المؤسسات للمعايير المهنية والأخلاقية التي تطورها بنفسها وتعلن التزامها بها ويكون منطاباً بهذه الهيئة تلقي شكاوى المواطنين والبتّ بها.

رابعاً: المجلس الوطني للإعلام

إعادة النظر في دور المجلس الوطني للإعلام بما يضمن استقلاليته عن سلطة وزارة الإعلام والسلطة السياسية ومنحه صلاحيات تنفيذية وتحديد آليات تشكيله وضمّ شخصيات مهنية إليه وتحريره من التدخلات السياسية.

ام عن وزارة الاعلام، فلا بدّ من الاشادة بمقترح وزير الاعلام الاستاذ ملحم الرياشي بتحويلها الى وزارة حوار وتواصل.

خامساً: تعزيز الاعلام العام

ان تفعيل خدمة البثّ العام المتمثل بتلفزيون لبنان والوكالة الوطنية واذاعة لبنان هو من الضروريات على الصعيد المهني كما على صعيد التنوع. وان المنحى الربحي للمؤسسات الخاصة في قطاع الاعلام، ليس فقط على الصعيد المحلي، جعل الاهتمام بالاعلام العام ضرورة وطنية بالنظر الى ايلائه الاهتمام لقضايا ثقافية واجتماعية واقتصادية وتربوية وغيرها، قد لا يوليها الاعلام الخاص الاهتمام بالنظر الى مردودها الاعلاني المتواضع.

سادساً: دعم المؤسسات الاعلامية

تعاني غالبية المؤسسات الاعلامية من ازمة مالية خانقة لاسيما منها الصحافة الورقية، ما اضطر بعضها الى الافقال او تسريح الكثير من العاملين فيها ما ترتب عليه ضرر كبير للاشخاص والمؤسسات والى فقدان الصحافة اللبنانية الكثير من الاقلام المبدعة والطاقات الهامة.

وبالنظر الى ان وجود وسائل الاعلام هو ضرورة لانها تشكل احدى ركائز النظام الديمقراطي، والى ان حرية الاعلام تبدأ من استقلاله المالي، تعمد الكثير من الدول المتقدمة الى دعم وسائل الاعلام بطرق مختلفة، بشكل مباشر او غير مباشر. لذلك فان البحث عن خطة دعم لوسائل الاعلام المحلية امر ضروري وملحّ بهدف تعزيز هذا الاعلام والحفاظ على حريته واستقلاله.

سابعاً : تنظيم المهنة: تفعيل العمل النقابي وحماية الصحفيين

ربطاً بما تقدّم حول التزام الإعلام بمسؤوليته الاجتماعية عبر تجنب خطاب الكراهية والعمل على تحصين السلم الأهلي وضرورة الشروع في وضع سياسات تحريرية جديدة، فإن التنظيم الذاتي للقطاع يصبح مدخلاً أساسياً وإلزامياً للنهوض بالمهنة. حتى أن الفصل بين هذه المستويات الثلاثة من التفكير قد لا يبدو سهلاً أو واضحاً وفي أحيان كثيرة متداخلاً.

إن تنظيم المهنة الذي شدّد عليه المجتمعون هو أولوية إذ إن نقابة المحررين المنشأة بموجب قانون المطبوعات للعام 1962 غير فاعلة ولا تضم الإعلاميين جميعهم كما أن حصرية إنشاء النقابات منعت التقدّم على المستوى النقابي وتنافت مع التنافس الشريف لتحقيق التقدّم المهني وحماية الصحفيين.

ثمّ إن نقابة العاملين في الاعلام المرئي والمسموع التي تأسست في العام 2012 لم تثبت إلى حينه حيثيتها التمثيلية كما لم تُدرس تجربتها منذ إنشائها. أما المجلس الوطني للإعلام فيقيدّه التشكيل الطائفي ولا سلطة تنفيذية له.

إن تفعيل العمل النقابي وإعادة تنظيمه إنما هو مطلب حقوقي وإنساني لا بدّ منه بعد تراكم الانتهاكات بحق الصحفيين في ظلّ تراجع العمل النقابي في لبنان بشكل عام وشلّ عمل النقابات الصحافية وتدني حيثياتها التمثيلية.

وترى "مهارات" أن أي رؤية تنظيمية لمهنة الصحافة من أجل تطويرها والنهوض بها من جديد، يمكن أن تمرّ بالخطوات التالية التي يمكنها أن تشكّل خارطة طريق لرفع مستوى الإعلام وتحديث القوانين المنظمة له، وهي:

1. إعادة تعريف مهنة الصحافة بما يتناسب مع تطورات العصر كمنطلق لاي تنظيم مستقبلي للمهنة.
2. عدم تبني اقرار أحكام جزائية لتنظيم المهنة.
3. تأمين نشوء نقابات فاعلة من دون اشتراط إلزامية الانتساب اليها من اجل ممارسة المهنة واطلاق حرية العمل النقابي، والعمل على توحيد الجسم الصحافي وفق حماية المهنة وحقوق الصحفيين.
4. فصل نقابات اصحاب المؤسسات الاعلامية عن نقابة الصحفيين والاعلاميين.
5. إدخال جميع المهن الصحافية في مجال الاعلام والعمل على تنظيمها.
6. توفير منافع في قانون العمل للصحافيين لحمايتهم.

إن كلّ ما تقدّم هو ثمرة عمل متواصل قدّمته "مهارات" بالتوافق مع رؤيتها الإصلاحية لقطاع الإعلام في لبنان، وهو يهدف إلى تطوير وحماية مهنة الإعلام والنهوض بها. وترى "مهارات" في ورقة العمل هذه، مع شركائها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشاركين في بلورة هذا النص من الاعلاميين والاكاديميين والخبراء، خريطة طريق يمكن اتباعها لتحقيق النهوض الفعلي لقطاع الإعلام. على ان يتبعها حلقات عمل متخصصة لتوسيع دائرة النقاش ووضع الخطوات العملية للنهوض بقطاع الاعلام وحماية المهنة والعاملين بها.